كلية التجارة
قسم الاقتصاد

دور السياسة المالية في معالجة التضخم الركودي في ليبيا

The Role of Fiscal Policy in Tackling Stagnant Stagflation in Libya

بحث مشتق من رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد

عمران شعبان الهادي هارون

أ.د/ حسني حسن مهران
أستاذ الاقتصاد وعميد الكلية الأسبق
كلية التجارة – جامعة بنها

أ.د/ محمد سعيد بسيوني
أستاذ الاقتصاد ووكيل الكلية للدراسات العليا
كلية التجارة – جامعة بنها

مستخلص البحث

استهدف البحث الحالي التعرف على تحليل دور وقياس فعالية السياسة المالية في علاج مشكلة التضخم الركودي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة من (١٩٨٦ - ٢٠٢٠م) وذلك من خلال بيان مفهوم وأهداف وأدوات السياسة المالية، وتناول الضخم الركودي من حيث الماهية وتفسير سياسة المواجهة، وتحليل دور السياسة المالية بجانبيها (الإنفاق والإيرادات) في علاج التضخم الركودي في ضوء الأدبيات الاقتصادية، وتوصيف مراحل تطور السياسة المالية وأدواتها في الاقتصاد الليبي في فترة الدراسة، وعرض سيمات ومؤشرات التضخم الركودي وأسبابه في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة بالإضافة إلى تحديد متطلبات وآليات تفعيل دور السياسة المالية في علاج التضخم الركودي في الاقتصاد الليبي في ضوء نتائج الدراسة، وتعتمد الدراسة على المنهج التحليلي والمنهج القياسي، حيث يتم استخدام المنهج التحليلي في الجانب النظري من أجل توضيح آراء المدارس الاقتصادية المختلفة ومعرفة وجهات نظرها في طبيعة ملامح التضخم الركودي والأسباب التي تؤدي إلى حدوثه، وبيان دور السياسة المالية في معالجته. والمنهج القياسي في التعرف على أثر السياسة المالية على ظاهرة التضخم الركودي في الاقتصاد الليبي، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترة الإبطاء الموزعة ARDL، وكان من أبرز نتائجها أنه تعتبر السياسة المالية جزء هام من السياسة الاقتصادية التي تعد من أهم أهدافها هو تحقيق النمو الاقتصادي، والوصول لمستوى التشغيل الكامل، والحفاظ على استقرار الأسعار، وتحقيق العدالة الاجتماعية، والتوازن في ميزان المدفوعات. وبالفعل، يمكن أن يكون للسياسة المالية دورا مؤثرا في الحد من التضخم الركودي عبر ضبط معدلات التضخم.

Summary of the Research

The current research aimed to identify the analysis of the role and measure the effectiveness of financial policy in treating the problem of stagflation in the Libyan economy during the period from (1986 - 2020 AD) by clarifying the concept, objectives and tools of financial policy, and addressing the stagnation in terms of nature and interpretation of confrontation policy, and analyzing the role of politics The two aspects of finance (expenditure and revenues) in treating stagflation in the light of economic literature, describing the stages of development of financial policy and its tools in the Libyan economy during the study period, and presenting the features and indicators of stagflation and its causes in the Libyan economy during the study period, in addition to defining requirements and mechanisms for activating the role of financial policy in The treatment of stagflation in the Libyan economy in the light of the results of the study, and the study relies on the analytical approach and the standard approach, where the analytical method is used in the theoretical aspect in order to clarify the opinions of the various economic schools and to know their views on the nature of the features of stagflation and the reasons that lead to its occurrence, and to indicate the role of stagflation in the Libyan economy. Fiscal policy to address it. And the standard approach in identifying the impact of fiscal policy on the phenomenon of stagflation in the Libyan economy, using the Autoregressive Distributed Deceleration Period (ARDL) model. to the level of full employment, maintaining price stability, achieving social justice, and equilibrium in the balance of payments. Indeed, fiscal policy can have an effective role in reducing stagflation by controlling inflation rates.

مقدمة:

تعد مشكلة التضخم الركودي من المشكلات المعقدة التي تواجه معظم الاقتصادات المعاصرة سواء كانت على مستوى الدول المتقدمة أم الدول النامية. ويتمخض عن هذه المشكلة آثار أضارة على مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وهي تثير جدلا فكرياً بين مختلف المدارس الاقتصادية بشأن تحديد العوامل المفسرة لهذه المشكلة. وقد بدأ هذا الجدل حول تفسير العوامل المحددة لها منذ عام ١٩٥٨ تقريبا عندما قام "فيليبس" بنشر نتائج دراسته الإحصائية عن العلاقة بين البطالة ومعدلات التغير في الأجور النقدية في المملكة المتحدة عن الفترة (١٨٦١ – ١٩٥٧)، وخاصة بعد أن تحولت هذه العلاقة إلى علاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم، وأصبحت تعرف بمنحنى فيليبس حيث كان الكينزيون يؤمنون بفكرة التناوب التي يطرحها منحنى فيليبس لأنها تتفق مع منطق النظرية الكينزية.

وقد رفض النيوكلاسيك إمكانية قيام هذه العلاقة التبادلية بين معدل التضخم ومعدل البطالة حتى في الأجل القصير، وقد استندوا في ذلك على (فرضية التوقعات الرشيدة) والتي تشير إلى أن الأفراد لا يعتمدون فقط على الاتجاهات السابقة للتضخم، وإنما يعتمدون أيضا على معلومات حقيقية وواقعية، لذا يمكنهم أن يتوقعوا معدلات التضخم في المستقبل، وإذا حدث هذا سوف تنتفي تماما العلاقة التبادلية بين التضخم والبطالة، وكان النقديون يشككون بصحة علاقة المبادلة هذه، ويرون أن منحنى فيليبس قد تجاهل التوقعات المتعلقة بالأسعار ومتى أخذت هذه التوقعات في الحسبان سوف تنتفي هذه العلاقة أي علاقة المبادلة لمنحنى فيليبس، وذلك لأن الأفراد يبنون توقعاتهم عن الأسعار من خلال استقراء الأحداث الماضية، وأنهم سوف يحتاجون إلى فترة زمنية حتى يتمكنوا من التنبؤ بمعدل التضخم في المستقبل، ولذلك فإن هذه العلاقة التبادلية التي يعبر عنها منحنى فيليبس إنما توجد فقط في الأجل القصير وهذا يعني أنها ليست دائمة، وقد تباين تفسير التضخم الركودي لدى المدارس الفكرية، ذلك أن مدرسة شيكاغو (النقديين) قد فسرت التضخم الركودي بأنه ظاهرة نقدية بحتة وأنه يعبر عن الاختلال بين عرض النقود والطلب عليها، ويرى النقديون أن العلاج لهذه المشكلة لا يتمثل في التأثير على الطلب الكلي بل في التأثير على العرض الكلي من خلال زيادة الإنتاج.

وهناك شبه اتفاق على أن للتضخم الركودي أثراً سلبياً على كافة نواحي الحياة، الاقتصادية، والاجتماعية، وغيرها خاصة في الدول النامية، والتي يعد للتضخم الركودي الأثر الأكبر على الحياة فيها.

مشكلة الدراسة:

يعاني الاقتصاد الليبي من مشكلة ارتفاع معدلات البطالة والتضخم (التضخم الركودي)، وذلك بسبب الحصار والحروب والأزمات المتعاقبة التي مرت بها ليبيا وخاصة في الفترة الممتدة بين عام (١٩٨٦-٢٠١٨) وإلى حد الآن، وما حصل على هذه المعدلات من زيادة واضحة بشكل كبير وخاصة بعد فترة التسعينيات من القرن الماضي، وهذا يؤكد أن هناك خللاً اقتصادياً يؤثر بصورة سلبية على الأداء الاقتصادي الكلي ويمكن ملاحظة الارتفاع في معدل التضخم الركودي من خلال المتابعة في بعض السنوات مثل عام ١٩٨٦ حيث كان معدل التضخم الركودي (٧,١%)، وليرتفع في عام١٩٩١ حيث بلغ معدل التضخم الركودي (٣٠,٨٢%)، ومن عام ١٩٩٦ إلى عام ١٩٩٩ حيث بلغ معدل التضخم الركودي (٢٤%)، وفي عام ٢٠١١ سجل معدل ٣٠,٥% واخذ في التزايد إلى ان بلغ معدل التضخم الركودي حده الأقصى (٤٥,٦%) وذلك عام ٢٠١٧، وهكذا أخذت معدلات التضخم والبطالة بالارتفاع وأصبحت العلاقة بينهما طردية وهذا يدل على وجود مشكلة جديدة في الاقتصاد الليبي وهي التضخم الركودي (Stagflation)، وذلك من خلال الإجابة على السؤال الرئيسي الآتي :

كيف يمكن تحليل دور وقياس فعالية السياسة المالية في علاج مشكلة التضخم الركودي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (١٩٨٦ – ٢٠٢٠)؟

وينبثق عن التساؤل الرئيسي بعض الأسئلة الفرعية الآتية:

١- ما هو دور السياسة المالية في علاج التضخم الركودي كما ورد في الأدبيات الاقتصادية، وفي ضوء أهداف وأدوات السياسة المالية من ناحية، وماهية وتفسير التضخم الركودي وسياسة مواجهته من ناحية أخرى؟

٢- كيف تطورت السياسة المالية عبر مراحل تطور الاقتصاد الليبي، وما هي الأدبيات التي اعتمدت عليها خلال فترة الدراسة؟

٣- ما هو اتجاه تطور ملامح التضخم الركودي وأسبابه في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة؟

٤- ما هي المتطلبات اللازمة لتفعيل دور السياسة المالية في علاج التضخم الركودي في ليبيا، والآليات التي يمكن أن تستند إليها في ضوء نتائج الدراسة؟

أهمية الدراسة:

الأهمية على المستوى النظري :

أثارت مشكلة التضخم الركودي تساؤلات حول تفسير النظرية الكينزية، وأثارت جدلا واسعا بين المدارس الاقتصادية المختلفة بشأن تفسيرها وتقرير سياسات مواجهتها. وتنطلق الأهمية النظرية من تعميق الفهم لهذه الظاهرة والإحاطة بالعوامل المختلفة وراء تفاقم هذه ظاهرة التضخم الركودي في بعض الدول النامية، وكذلك أهمية دور السياسة المالية في النشاط الاقتصادي كما تقرر معظم المدارس الاقتصادية.

الأهمية على المستوى التطبيقي :

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من خلال محاولة الوصول إلى العوامل المفسرة لمشكلة التضخم الركودي في الاقتصاد الليبي، واقع السياسة المالية بين (الإيرادات العامة والنفقات العامة والضرائب) في الاقتصاد الليبي، وأهمية تحليل دور السياسة المالية في معالجة التضخم الركودي في ليبيا، وذلك بالاعتماد على الإيرادات النفطية والتي تمثل النصيب الأكبر في مصادر تمويل الإنفاق العام في ليبيا.

أهداف الدراسة:

الهدف الرئيسي للدراسة يتمثل في:

- **تحليل دور وقياس فعالية السياسة المالية في علاج مشكلة التضخم الركودي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة من (١٩٨٦ – ٢٠٢٠م).**

وينبثق عن الهدف الرئيسي مجموعة من الأهداف الفرعية التالية:

١- بيان مفهوم وأهداف وأدوات السياسة المالية، وتناول الضخم الركودي من حيث الماهية وتفسير سياسة المواجهة، وتحليل دور السياسة المالية بجانبيها (الإنفاق والإيرادات) في علاج التضخم الركودي في ضوء الأدبيات الاقتصادية.

٢- توصيف مراحل تطور السياسة المالية وأدواتها في الاقتصاد الليبي في فترة الدراسة.

٣- عرض سيمات ومؤشرات التضخم الركودي وأسبابه في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة.

٤- تحديد متطلبات وآليات تفعيل دور السياسة المالية في علاج التضخم الركودي في الاقتصاد الليبي في ضوء نتائج الدراسة.

فرضية الدراسة:

تسعى الدراسة إلى اختبار الفرضيات التالية :

١- يرجع التضخم الركودي في الاقتصاد الليبي إلي الاختلال في جانبي العرض الكلي والطلب الكلي.

٢- يسهم استخدام السياسة المالية بجانبها الإنفاقي والإيرادي في علاج التضخم الركودي في الاقتصاد الليبي.

٣- توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين مؤشرات السياسة المالية كمتغيرات مستقلة ومؤشر التضخم الركودي كمتغير تابع.

منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج التحليلي والمنهج القياسي،حيث يتم استخدام المنهج التحليلي في الجانب النظري من أجل توضيح آراء المدارس الاقتصادية المختلفة ومعرفة وجهات نظرها في طبيعة ملامح التضخم الركودي والأسباب التي تؤدي إلى حدوثه، وبيان دور السياسة المالية في معالجته. والمنهج القياسي في التعرف على أثر السياسة المالية على ظاهرة التضخم الركودي في الاقتصاد الليبي، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترة الإبطاء الموزعة ARDL، وسوف نعتمد في الحصول على البيانات الخاصة بمعدلات التضخم والبطالة في ليبيا على عدة مصادر ومنها : **بيانات الدولية** : الأمم المتحدة، والبنك الدولي، **وبيانات محلية** :مصرف ليبيا المركزي ، وزارة المالية.

حدود الدراسة:

- **الحدود الزمنية:** تتناول الدراسة الفترة (١٩٨٦-٢٠٢٠) وهي فترة كافية نظراً لوجود عدد كبير من المشاهدات باستخدام بيانات السلاسل الزمنية.
- **مصادر البيانات:** تعتمد مصادر بيانات هذه الدراسة على النشرات الاقتصادية والتقارير السنوية التي يصدرها مصرف ليبيا المركزي، والقوى العاملة،وغيره من الجهات الرسمية الأخرى، بالإضافة إلى مختلف الدراسات والبحوث التي تناولت الظاهرة محل الدراسة.

خطة الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى (٥) مباحث على النحو التالي :

المبحث الأول : السياسية المالية (المفهوم – الأهداف – الأدوات.

المبحث الثاني : أهداف السياسة المالية.

المبحث الثالث : أدوات السياسة المالية.

المبحث الرابع : التضخم الركودي (الماهية والتفسير – الأسباب والرؤى النظرية).

المبحث الخامس : دور السياسة المالية في علاج التضخم الركودي.

المبحث الأول

السياسة المالية (المفهوم – الأهداف – الأدوات)

السياسة المالية هي دراسة **تحليلية** للنشاط المالي للقطاع العام وما سيتتبع هذا النشاط من آثار بالنسبة لمختلف قطاعات الاقتصاد القومي، وتتضمن تكيفا كميا لحجم الإنفاق العام والإيرادات العامة وتكييفا نوعيا لأوجه هذا الانفاق ومصادر الإيرادات بغية تحقيق أهداف معينة منها النهوض بالاقتصاد القومي ودفع التنمية وإشاعة الاستقرار الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية وإتاحة الفرص المتكافئة لجمهور المواطنين بالتقريب بين طبقات المجتمع والإقلال من التفاوت بين الأفراد في توزيع الدخول والثروات[1].

١-تعريف السياسية المالية:

تعرف السياسة المالية بأنها الأسلوب الذي تتبعه الحكومة في ترشيد نفقاتها وإيراداتها. كما يمكن تجسيد هذا الأسلوب خلال الميزانية العامة للدولة، حيث يقتصر علي تقديم الخدمات الأساسية الأولية للمواطنين (الأمن، الصحة، البنية التحتية للمجتمع بشكل عام...) إلا أنه مع التطورات الاجتماعية والاقتصادية التي طرأت والتي أدت في نفس الوقت إلي تنوع احتياجات الأفراد من الخدمات سواء في المجال الصحي والاجتماعي وفي مجال التعليم، الأمر الذي يؤدي إلي ضرورة تحقيق التوازن في الخدمات المتعلقة بالقطاعات المذكورة من قبل الدولة[2]، وكذا تكييف هذا الإنفاق ومصادر هذه الإيرادات بغية تحقيق أهداف معينة في مقدمتها النهوض بالاقتصاد القومي ودفع عجلة التنمية وإشاعة الاستقرار في قطاعات الاقتصاد الوطني، وتحقيق العدالة الاجتماعية وإتاحة الفرص المتكافئة لجمهور المواطنين بالتقريب بين طبقات المجتمع والإقلال من التفاوت بين الأفراد في توزيع الدخول والثروات[3].

---

(١) عبد المنعم فوزي، **المالية والسياسات**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، ١٩٩٤، ص٣٩.

(٢) مروة مويسي، السياسة المالية كأسلوب لجذب الاستثمار: رؤية مستقبلية، **مجلة المنتدي للدراسات والأبحاث الاقتصادية**، جامعة زيان عاشور بالجلفة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ع١، ٢٠١٧، ص٤٥.

(٣) سالكي سعاد، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة بعض الدول المغرب العربي)، **رسالة ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات تخصص مالية دولية**، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ٢٠١١، ص١٣.

٢-السياسة المالية في الفكر الاقتصادي:

يعتمد أثر أدوات السياسة المالية علي الاقتصاد الكلي علي الفترة الزمنية والظروف الاقتصادية التي استخدمت خلالها هذه السياسة، كما تختلف وجهات النظر المقدمة لدراسة أثر السياسة المالية علي الاقتصاد كلا حسب الظروف والفرضيات والمدرسة الاقتصادية التي يتبعها مقدم التحليل، وتستعرض الدراسة في هذا الجزء بعض المراحل التي مرت بها السياسة المالية في ابرز مدارس الفكر الاقتصادي، ولم يكن هيكل السوق منظم وقابل للدراسة فكانت أسواق بسيطة تعتمد علي مصادر محدودة من الثروة، لذلك لم تكن الدول تستخدم سياسات واضحة للتحكم بالنشاط الاقتصادي والرقابة عليه، حتى أنه في فترات ما قبل ظهور المدرسة الكلاسيكية ساد علي السياسة المالية في العصور القديمة غياب السلطات المنظمة للمجتمع وغياب أي تأثير لها وتميزت أفكار الطبيعيين والتجاريين بعدم وجود إطار منظم وشامل لآثار السياسة المالية علي النشاط الاقتصادي[١].

٣- السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي:

ارتكزت مبادئ الفكر الكلاسيكي علي إعطاء العرض الدور الرئيس في الاقتصاد، حيث أشاروا إلي أن العرض يخلق الطلب وان الأفراد سواء كانوا باعة أو مشترية يسعون دائما لمصالحهم الفردية، والتي سوف تحقق المنفعة العامة وأن أي خلل في توازن السوق سيتم تصحيحه ذاتيا، ففي حالة فائض العرض تقل الأسعار الأمر الذي يتبعه زيادة في الكمية المطلوبة وانخفاض في الكمية المعروضة للعودة إلي التوازن سواء كان في أسواق السلع والخدمات والعمالة، وبالتالي فإن السوق قادر علي تصحيح الاختلالات التي تواجهه دون الحاجة إلي التدخل الحكومي للتأثير علي النشاط الاقتصادي[٢]، بالإضافة إلي إمكانية تحقيق أقصي مستوي ممكن من الرفاهية الاقتصادية من خلال قدرة الأسعار علي توزيع عوائد عوامل الإنتاج علي أصحاب الخدمات الإنتاجية، كما يتحقق توازن تلقائي بين الإنتاج والاستهلاك[٣].

٤-السياسة المالية في الأفكار الكينزية والحديثة:

بعد الحرب العالمية الأولي وظهور أزمة الكساد العظيم (١٩٢٩-١٩٣٢) والتي أثبتت أن العرض لا يخلق الطلب دائما، الأمر الذي أدي إلي فشل النظرية الكلاسيكية في تقديم حل

---

(١) محمد سلمان سلامة، **الإدارة المالية العامة**، الطبعة الأولي، دار المعتز للنشر والتوزيع، ٢٠١٥، ص٢٣.

(٢) تسنيم خضر بني خالد، الآثار التضخمية قصيرة وطويلة الأجل للسياسة المالية، **رسالة ماجستير**، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة آل البيت، الأردن، ٢٠٢٠، ص١٨.

(٣) عبد العزيز علي السوداني، **أسس المالية العامة- مدخل تحليل قرارات المالية**، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٩، ص٣٤.

لهذه المشكلة والتي نتج عنها انخفاض الاستهلاك والإنتاج والدخل، وارتفاع مستويات الأسعار، وتكدس السلع في المخازن مما أدي إلي تسريح العمال وانتشار البطالة والفقر[1]، وبات واضحا أن تدخل الدولة ومراقبتها للنشاط الاقتصادي بات مهما وضروريا لتحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي وذلك من خلال استخدام السياسات الاقتصادية المناسبة لمعالجة هذه المشاكل، ويعتمد التحليل الكينزي علي أن الدخل دالة في مستوي التشغيل أي أن زيادة حجم الدخل الكلي تعتمد علي زيادة حجم التشغيل وأن الطلب الفعال هو الطلب المقرون بالقدرة الشرائية وهو الذي يحدد من مستوي التشغيل والإنتاج والدخل القومي[2].

المبحث الثاني

أهداف السياسة المالية

يمكن القول بصفة عامة أن أهداف السياسة المالية تتركز في:

١-معدل النمو:

تهدف السياسة المالية إلي المحافظة علي معدل نمو مستقر في الناتج القومي الإجمالي بحيث لا يتعرض إلي التقلبات الشديدة، فمن الملاحظ أنه عندما يكون معدل النمو سريعا، أي زيادة عالية في الإنتاج، ينتج عنها زيادة في الطلب علي عوامل الإنتاج، وكذلك زيادة في الاستهلاك. وبسبب عدم قدرة الاقتصاد علي مواجهة الطلب المتزايد، فإن ذلك سيؤدي إلي ارتفاع الأسعار وحدوث تضخم وبالتالي انخفاض في قيمة الدخل الحقيقية. وبالعكس فإن انخفاض معدلات النمو يؤدي إلي زيادة العرض علي الطلب، وبالتالي تقليص الإنتاج وزيادة البطالة، مما يؤدي أيضا إلي انخفاض الدخل، لهذا فإن السياسة المالية تهدف إلي أن يكون النمو الاقتصادي بمعدلات يكون فيها معدلات البطالة والتضخم في حدود مقبولة[3].

٢-تحقيق التوازن المالي:

ويقصد به استخدام موارد الدولة علي أحسن وجه، منها اتسام النظام الضريبي بالصفات التي تجعله يلائم حاجات الخزانة العامة من حيث المرونة والغزارة ويتلاءم مع مصلحة الممول من حيث عدالة التوزيع ومواعيد الجباية والاقتصاد وما إلي ذلك وأيضا لا

---

(١) منذر محمد راضي، **النظم الاقتصادية في القرن العشرين**، دار الجنادرية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، ٢٠١٦، ص٢٣.

(٢) عبد العزيز علي السوداني، أسس المالية العامة- مدخل تحليل قرارات المالية، **مرجع سابق**، ص٣٤.

(٣) طارق حسن سليمان، دور السياسات النقدية والمالية في معالجة الاختلالات الاقتصادية في السودان: نموذج قياسي الفترة ١٩٨٥-٢٠١٥، **رسالة دكتوراه**، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، ٢٠١٧، ص٧٨.

تستخدم القروض إلا لأغراض إنتاجية وهكذا[1]. ولهيكل النظام الضريبي أهمية كبيرة جدا في تحقيق التوازن المالي والمقصود بهيكل النظام الضريبي هو الأنواع المختلفة من الضرائب التي يشتمل عليها النظام الضريبي والأهمية التي تحتلها هذه الضرائب في هذا النظام.

٣-تحقيق العدالة في توزيع الدخول :

مما لاشك فيه أن التقلبات الاقتصادية، وكذلك تطور مراحل النمو الاقتصادي، قد يصاحبها اختلالات في نمط وهيكل توزيع الدخول بين فئات المجتمع، حيث يكون هناك تفاوتا صارخا في توزيع الدخول والثروات، بحيث نجد أن هناك طبقات تزداد ثراءً علي ثرائها، وأخري تزداد فقراً علي فقرها، الأمر الذي يسفر عنه تفاوتات واضطرابات سياسية حادة تسبب أزمات اجتماعية واضطرابات سياسية، ومن هنا تبرز أهمية التدخل الحكومي في توظيف السياسيات الاقتصادية والمالية من أجل تخفيض هذه التفاوتات بغية إذابة الفوارق بين الطبقات وذلك بإعادة توزيع الدخل القومي وذلك علي النحو التالي[2]:

أ- توزيع الدخل بين القطاعات الاقتصادية المختلفة. وتوزيع الدخل بين الفئات الاجتماعية والأفراد بما يحقق نوعا من التقارب والعدالة الاجتماعية.

ب- إعادة توزيع الدخل القومي بين المناطق والأقاليم المختلفة مما يكفل نصيب عادل للمناطق النائية والمحافظات الحدودية.

المبحث الثالث

أدوات السياسة المالية

تستطيع الدولة أن تتدخل في النشاط الاقتصادي وتؤثر علي المتغيرات الاقتصادية مباشرة ويمتد هذا التأثير إلي محددات التوازن الكلي مستخدمة في ذلك سياستها المالية. وللإشارة فإن مفهوم السياسة المالية يتعلق بالأساليب والإجراءات والقرارات التي تستخدمها السلطات المالية لتجديد النشاط المالي للدولة وأيضا الأدوات التي تمكنها من التدخل في النشاط الاقتصادي وتحديد أمكانية تأثيرها علي جميع المتغيرات الاقتصادية.

وتنقسم أدوات السياسة المالية إلي محورين:

١- **الأدوات التلقائية**:حيث أن هذه الأدوات لا تتطلب تدخل من الدولة وتحدث بشكل تلقائي وفيما يلي نوضح منها[3]:

---

(١) عبد المطلب عبد الحميد، **السياسة الاقتصادية علي مستوي الاقتصاد القومي (تحليل كلي)**، مجموعة النيل العربية القاهرة، ٢٠٠٣، ط١، ص٤٤

(٢) مديحة الدغيدي، **مبادئ الاقتصاد الكلي (مدخل لدراسة الاقتصادي القومي)**، القاهرة، مطبعة العشري، ٢٠٠٧، ص٢٧-٢٨.

(٣) فوزية خلوط، دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي في الدول النامية في ظل التحولات الدولية الراهنة: دراسة حالة الجزائر، **رسالة ماجستير**، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ٢٠٠٤، ص١٠.

أ- **التغيرات التلقائية في حصيلة الضرائب:** ويقصد بها نظام الضريبة التصاعدية، والتي تتناسب طرديا مع الدخل حيث تتراجع حصيلة الضرائب في حالة الركود الاقتصادي، وتزداد حصيلة الضريبة في حالة وجود انتعاش اقتصادي، الأمر الذي يساعد علي ضبط مستوي الطلب الكلي أو تحفيزه حسب الحالة الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد، ويتم هذا بصورة تلقائية.

ب- **التغيرات التلقائية في مستوي الادخار:** يحاول الأفراد بصورة عامة الاستقرار عند مستوي معيشي محدد، وذلك بالاعتماد علي المدخرات الفردية، وهذا بدوره يؤثر في مستوي الادخار العام، وهذا يؤثر علي مستوي الإنفاق العام حسب حالة الاقتصاد (انكماش أو انتعاش)، وكل ذلك يكون بصورة تلقائية.

٢- **الأدوات المستقلة أو المقصودة:**تتطلب هذه الأدوات تدخلا مباشرا من الدولة من أجل تحقيق أهداف السياسة المالية، وأهم هذه الأدوات الإيرادات العامة، والتغيرات في الإنفاق العام.

٣-**الضرائب: أ-تعريف الضريبة:**

إن أول تعريف عصري للضريبة هو تعريف الفقيه الفرنسي جاستون جيز GEZE GASTON حيث يعرف الضريبة بأنها: "استقطاع نقدي تفرضه الدولة علي الأفراد بطريقة نهائية وبلا مقابل بقصد تغطية الأعباء العامة"، إلا أن التطور السريع لدور الضريبة جعل هذا التعريف قديما، لأن هناك عناصر دخلت علي الضريبة نتيجة التطور الاقتصادي والاجتماعي، لذلك نجد Mehl يعرف لنا الضريبة بشكل أوسع فالضريبة استقطاع نقدي تفرضه السلطات العامة علي الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين وفقا لقدراتهم التكليفية بطريقة نهائية وبلا مقابل بقصد تغطية الأعباء العامة ولتحقيق تدخل الدولة[1].

ب-القواعد الأساسية للضريبة:

إن المبادئ والقواعد التي تحقق التوازن بين مصلحة الأفراد تتمثل في[2]:

- **العدالة.**
- **اليقين: أن تكون الضريبة بالنسبة للممول محددة تحديدا واضحا لا لبس فيه ولا غموض.**

---

(١) محمد الهايني وخالد الخطيب، **المالية العامة**، ط١، جامعة دمشق، سوريا، ٢٠٠٠، ص١٩٥.

(٢) محمد بعلي ويسري أبو العلا، **المالية العامة**، دار العلوم، الجزائر، ٢٠٠٣، ص٦٤.

- الملائمة: تهدف هذه القاعدة إلي إقامة نظام جبائي ملائم في الدفع بالنسبة إلي المكلف.
- الاقتصاد في نفقات الجباية.
- وفرة الحصيلة.

جـ-أنواع الضرائب:لقد جرت عادة علماء الاقتصاد وفقهاء المالية العامة علي تقسيم الضرائب إلي المجموعات التالية:

١) الضرائب المفروضة علي الأشخاص والضرائب المفروضة علي الأموال:

- الضريبة علي الأفراد: تصيب الشخص بعينه بغض النظر عن دخله وقدرته المالية.
- الضريبة علي الأموال: مع التطور الاجتماعي تطور مفهوم الضرائب فأصبح ينصب علي ما يملكه الفرد من مال[١].

٢) الضريبة الواحدة والضرائب المتعددة:

- الضريبة الوحيدة: النظام الضريبي الذي تعتمد فيه الدول علي ضريبة واحدة مفروضة علي وعاء ضريبي واحد فقط للحصول علي كل مئونتها المالية.
- الضريبة المتعددة: يتم فرض أكثر من ضريبة أساسية واحدة علي أنواع متعددة من الأموال، وكلما زادت حاجة الدولة إلي المال تزداد أنواع الضرائب المفروضة.

٣) الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة:التفرقة بين هذين النوعين في الواقع تتركز في العلاقة بين الممول والسلطات الضريبية، فالضرائب المباشرة تكون العلاقة مباشرة وشخصية بين الممول والسلطات الضريبية حيث تفرض الضريبة علي الدخل عند تولده أو في الثروة التي تحت يد الممول، أما الضرائب غير المباشرة فيكون من السهل تحصيلها بحيث لا تتوافر علاقة مباشرة بين السلطات والممولين، حيث تفرض الضريبة غير المباشرة علي الثروة دخلا كانت أو رأس مال حين يتداولها الممول[٢].

٤) الإيرادات الائتمانية (القروض): تعريف القرض العام: هو عقد تبرمه الدولة مع الجمهور أو المؤسسات أو مع دولة أخري تتعهد بموجبه علي سداد أصل القرض وفوائده عند حلول موعد السداد وحسب الإتفاق وذلك طبقا لإذن يصدر من السلطة المختصة[٣].

---

(١) محمد المهايني وخالد الخطيب، **المالية العامة**، ط١، جامعة دمشق، سوريا، ٢٠٠٠، ص٢٢٠.

(٢) يسري أبو العلا وماجدة شلبي واحمد معبد وعصام حسني، المالية العامة والتشريع الضريبي،**مرجع سابق**، ص٣٧.

(٣) سعاد سالكي، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: دارسة بعض دول المغرب العربي، **رسالة ماجستير**، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ٢٠١١، ص٢٧.

ظاهرة تزايد النفقات العامة وأسبابها:

تشهد النفقات العامة تزايدا مستمرا في معظم الدول، وبرز هذا التزايد الملحوظ بعد الحرب العالمية الثانية حتى أطلق عليها ما يسمي بظاهرة نمو الإنفاق العام، ويعد الاقتصادي الألماني فاجنر أول من لفت الانتباه إلي هذه الظاهرة، وانتهي إلي وجود العلاقة التي تنص علي التالي: كلما حقق المجتمع معدلا معينا من النمو الاقتصادي فإن ذلك يستتبع أتساع نشاط الدولة ومن ثم النفقات العامة بنسبة أكبر من زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي(١):

ولكن هذه الزيادة في النفقات العامة لا ترجع كلها إلي أسباب حقيقية بل ترجع في جزء منها لأسباب ظاهرية ونعرض فيما يأتي لهذين النوعين من الأسباب:

أ- **أسباب التزايد الحقيقي العامة:** ويقصد بالأسباب المؤدية لزيادة رقم النفقات العامة حتى وإن بقيت مساحة الدولة وعدد سكانها بدون تغيير.

ويمكن لهذه الزيادة أن تشير إلي حجم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية من خلال زيادة متوسط نصيب الفرد من الخدمات العامة، وترجع زيادة النفقات إلي أسباب وهي كما يلي(٢):

- **الأسباب الاقتصادية:** كالتوسع في المشروعات العامة، وعلاج التقلبات التي تطرأ علي النشاط الاقتصادي (خاصة في حالة الكساد).
- **الأسباب الاجتماعية:** ويرجع ذلك إلي متطلبات سكان المدن وحاجاتهم، كتأمين الأفراد ضد البطالة والفقر والمرض والعجز والشيخوخة وغيرها.
- **الأسباب السياسية:** إن انتشار المبادئ الديمقراطية ترتب عنها اهتمام الدولة بحالة الطبقات محدودة الدخل، والقيام بكثير من الخدمات الضرورية لها.
- **الأسباب الإدارية:** مما لاشك فيه أن سوء التنظيم الإداري، وعدم مواكبته لتطور المجتمع الاقتصادي والاجتماعي والعلمي، والإسراف في عدد الموظفين، والإسراف في ملحقات الوظائف العامة من أثاث وسيارات... الخ، يؤدي إلي زيادة الإنفاق الحكومي.

---

(١) نبيل عبد النبي، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لموازنات السلطة الفلسطينية ٢٠٠٠-٢٠١٠م، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، ٢٠١٢، ص٨٩.

(٢) علي المزروعي، أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي دراسة تطبيقية علي دولة الإمارات العربية خلال السنوات (١٩٩٠-٢٠٠٩)، مجلة جامعة دمشق الاقتصادية والقانونية، مج٢٨، ع ١، دمشق، سوريا، ٢٠١٢، ص٦١٩.

المبحث الرابع

التضخم الركودي (الماهية والتفسير – الأسباب والرؤى النظرية)

التضخم الركودي من أكثر الظواهر الاقتصادية شيوعا في عالمنا المعاصر نظرا لتأثيره المتعدد علي الواقع الاقتصادي والاجتماعي لأفراد المجتمعات الإنسانية، وتختلف معدلات التضخم من سنة إلي أخري؛ فترتفع في بعضها ارتفاعا شديدا بينما تنخفض في البعض الآخر؛ ويعود ذلك لعدة محددات، منها ما له علاقة بالسياسة المالية، وأخري بالسياسة النقدية، وتلك السياسات متداخلة معا ولا يمكن فصل أيا منها لتحديد نسبة التضخم، وقد أصبح التضخم وتدهور قيمة العملة من أكثر المصطلحات شيوعا في الآونة الراهنة، ليس فقط علي المستوي المحلي بل أيضا علي النطاق العالمي، فالعالم يعيش الآن عصر التضخم حيث شهدت العقود الثلاثة الأخيرة تفاقم هذه المشكلة بسبب تنامي العلاقات التجارية بين الدول وتطور نمو النقود وأشباه النقود.

١-تعريف التضخم الركودي وأسبابه

يعرف التضخم بصفة عامة علي أنه الارتفاع المستمر في المستوي العام لأسعار السلع والخدمات عبر الزمن، وهذا هو التعريف العام والشائع للتضخم، وبالتالي، فإنه لكي يكون هناك تضخم في المجتمع لابد من توافر شرطين أساسيين هما:

١. ضرورة ارتفاع أسعار معظم السلع والخدمات في المجتمع، بما يضمن ارتفاع المستوي العام للأسعار، بينما إذا كان هناك ارتفاع في أسعار بعض السلع أو عدد محدود منها فإنه لا يعد تضخما، لأنه قد يكون هذا الارتفاع خاص بظروف تتعلق بإنتاج هذه السلع لظروف طبيعية مؤقتة كما هو الحال في أسعار بعض السلع الزراعية بسبب وجود عجز في إنتاجها، وسرعان ما يختفي هذا الارتفاع باختفاء سببه.

٢. أن يتسم الارتفاع في المستوي العام للأسعار بصفة الاستمرارية أي يكون علي المدى الزمني الطويل. وبالتالي، فإن ارتفاع المستوي العام للأسعار بسبب ظروف طارئة أو عارضة في أحد الفصول أو أحد السنوات لا يعد تضخما لأنه لا يتصف بصفة الاستمرارية[1].

---

(١) السيد محمد أحمد كامل السريتي، علي عبد الوهاب نجا، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ٢٠٠٨، ص٢٨٧-٢٨٨.

٢-التضخم الركودي في النظرية الاقتصادية:

شكلت السبعينيات العقد الذي كان الأعلى في القرن العشرين بأكمله. ومع ذلك، فإن ما أصاب الاقتصاديين حقًا هو انهيار العلاقة السلبية بين التضخم ومعدل البطالة، والتي اعتبرها الكثيرون مكونًا حاسمًا في الإطار الكينزي، وبالفعل كانت بداية الركود التضخمي في سبعينيات القرن الماضي، حيث إلقاء اللوم على السياسة الاقتصادية غير المستدامة للاحتياطي الفيدرالي الأمريكي خلال سنوات الازدهار في أواخر الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي. فقد تحرك بنك الاحتياطي الفيدرالي للإبقاء على معدلات البطالة منخفضة وزيادة الطلب الإجمالي على المنتجات والخدمات في الستينيات. ومع ذلك، أدى انخفاض البطالة بشكل غير طبيعي خلال العقد إلى ما يسمى دوامة الأسعار، كما ساهم الحظر النفطي الذي فرضته منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) في عام ١٩٧٣ في الحدث الاقتصادي غير المرغوب فيه في الولايات المتحدة. عانت الصناعات في جميع أنحاء البلاد من الارتفاع المفرط في أسعار النفط، وانخفض الطلب إلى مستويات منخفضة جديدة، وعانى الإنتاج الصناعي[١]، وقد كان ظهور التضخم الركودي كصدمة سيئة لعدد كبير من الاقتصاديين. ومن الواضح أن مهنة الاقتصاد قد اكتسبت الكثير من عادة التدريس بأن البطالة والتضخم هما ظاهرتان متناوبتان أو بديلتان لدرجة أن ظروفهما الفعلية بدت في البداية لغزًا قد لا تقدم النظرية المتلقية إجابة لها. لقد ذهب عدد قليل من الكتاب في بعض المذكرات إلى حد إعلان أن التضخم الركودي أثبت إفلاس النظرية الكينزية. حيث يمكن الجمع بين نظريات البطالة ونظريات التضخم[٢].

ويكمن تفسير مشكلة التضخم الركودي، التي تشكلت من تزامن الوقوع بين التضخم والبطالة، في قمة قضايا الجدل الكبرى التي فجرها الاقتصاديون في الدول الرأسمالية الصناعية في الخمسة عشر سنة الأخيرة من هذا القرن، وذلك في صدد بحثهم عن التفسيرات المقبولة والمعقولة لواقع الأزمة المحتدمة في الاقتصادات الرأسمالية. وعليه يمكن اعتبار أن الجدل الفكري القائم حول مشكلة التضخم الركودي، في العقود الأخيرة، قد دار أساسا بين الكينزيين من ناحية، وبين التيارات الجديدة التي أفرزتها أزمة الرأسمالية المعاصرة والتي اختلفت مع الكنزية في كثير من رؤاها الاقتصادية والاجتماعية[٣].

---

(1) Aurélien Goutsmed, From the Stagflation to the Great Inflation: Explaining the US economy of the 1970s, 2020. P. 69.

(2) Axel Leijonhufvud, "**Theories of stagflation**", Chapters, in: Macroeconomic Instability and Coordination, chapter 7, Edward Elgar Publishing.,2000.ISBN: 9781852789671, eISBN: 9781781008393. DOI:https://doi.org/10.4337/9781781008393.

(٣) طالبي ميسوم، التضخم الركودي من وجهة نظر المدارس الاقتصادية، أسبابه ووسائل علاجه، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد٣، العدد١، الجزائر، ٢٠١٠، https://www.asjp.cerist.dz/en/article/87672.

المبحث الخامس

دور السياسة المالية في علاج التضخم الركودي

تسعى الحكومة في أي مجتمع إلى تحقيق عديد من الأهداف ولعل أهم هذه الأهداف يتمثل في: تحقيق مستوى مرتفع من الناتج والوصول بالاقتصاد إلى مستوى التوظف الكامل، والاستقرار في مستوى الأسعار، وتحقيق معدل مرتفع لنمو الدخل، وتحقيق العدالة في توزيع الدخل، والاستقرار الخارجي. ولا يمكن لأي اقتصاد أن يحقق هذه الأهداف بصورة تلقائية بالمستوى المطلوب والمرغوب فيه، وهذا ما أثبته الواقع والتجارب التاريخية خاصة منذ أزمة الكساد العالمي العظيم في ثلاثينيات القرن الماضي وظهور النظرية الكينزية، ولذا، يتطلب الأمر تدخل الحكومة باستخدام السياسات الاقتصادية المختلفة لتحقيق أهداف المجتمع ومعالجة جوانب الضعف والقصور في الاقتصاد التي تحول دون تحقيق هذه الأهداف[1].

وتتمثل السياسة الاقتصادية في مجموعة الأدوات والوسائل والإجراءات التي تستخدمها الحكومة لتحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف. ويتوقف تحقيق الأهداف الاقتصادية المرغوبة في المجتمع على مدى كفاءة وفاعلية السياسات المستخدمة. ولعل أهم السياسات الاقتصادية وأكثرها استخداماً سياستان هما: السياسة المالية والسياسة النقدية. ويتمثل الدور الأساسي للسياسات الاقتصادية المالية أو النقدية ـ في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وخاصة علاج الانكماش والتضخم في الاقتصاد.

١-أهمية السياسة المالية:

إن السياسة المالية جزء هام من السياسة الاقتصادية التي تعد من أهم أهدافها هو تحقيق النمو الاقتصادي، والوصول لمستوى التشغيل الكامل، والحفاظ على استقرار الأسعار، وتحقيق العدالة الاجتماعية، والتوازن في ميزان المدفوعات. وأهداف السياسة المالية تتمثل في التالي[2]:

- **التنمية الاقتصادية:** إن التنمية هي أساس النمو ولكن لا تضمن وحدها تحقيق النمو؛ حيث أن النمو يعنى إنتاج السلع والخدمات ويكون أكبر من النمو السكاني في الدولة، ولكن التنمية لا تركز فقط على حجم الإنتاج ولكنها تركز أيضاً على هيكل هذا الإنتاج. إن الأموال التي تخصص للإنفاق في الموازنة العامة للدولة لها دور في تحقيق التنمية وذلك

---

(١) يوسف يخلف مسعود، يوسف فرج الأصفر، "قياس فعالية السياسة النقدية و المالية باستخدام نموذج سانت لويز (ST. Louise) دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي، للفترة (١٩٨٥-٢٠١٢م)"، **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية**، ٢٠١٥، ص٤٥.

(٢) المرجع السابق، ص٤٨.

من خلال استخدام تلك الأموال في الإنفاق الاستثماري، وكذلك بالنسبة للإيرادات فيجب أن تتكون من الدخل والثروة.

- **تسوية التوازن الاقتصادي:** السياسة المالية يمكن أن تقوم بمساعدة فعالة في تسوية الأوضاع الاقتصادية وذلك في أوقات الركود وأوقات الازدهار؛ حيث تقوم الحكومة بعمل ما يعجز الفرد بمفرده عن تحقيقه؛فتشجع على الاستثمار في أوقات الركود مما يزيد من الإنتاج وفى أوقات الازدهار تحد السلطة من الاستثمار العام. ومن هنا تنشأ نظرية الموازنة الدورية والتي لا يقوم توازنها خلال سنة ولكن خلال دورة معينة، وهو ما يوصي به العلماء والمؤلفين الذين تبنوا أفكار كينز.
- **تحقيق العدالة الضريبية:** تحقيق العدالة الاجتماعية يتضمن في جوهره تحقيق العدالة الضريبية، حيث تقوم الدولة بدور المعدل فهي تقطع من دخول الأفراد مقابل خدمات تؤديها لهم في مختلف شئون حياتهم، على سبيل المثال: عندما تقوم الدولة بفرض الضريبة العقارية تستخدمها في تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين في التعليم والصحة والمرافق العامة وغيرها من الخدمات.

٢- أدوات السياسة المالية: وتتمثل في الآتي[1]:

- **الإيرادات العامة:**يقصد بالإيرادات العامة كأداة مالية" مجموع الدخول التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة؛ من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي ". ومن أهم تلك المصادر الضريبية التي تمثل النصيب الأكبر من الإيرادات العامة وتتمثل تلك المصادر المختلفة فيما يلي:

أ- **موارد الدولة من أموالها الخاصة:** هي كل ممتلكات الدولة سواء كانت مخصصة للاستخدام العام كالطرق، وأبنية الوزارات، والموانئ، والممتلكات التي تحولت من الاستخدام العام للاستخدام الخاص كالأراضي الزراعية، والمشاريع الصناعية والتجارية، والأوراق المالية التي تكون ملكاً للدولة.

ب- **الرسوم:** هي مبلغ من المال يدفعه المنتفعون إلى الدولة أو لأي سلطة عامة في مقابل خدمة معينة ذات نفع خاص بالحاصل على الخدمة تؤديها الدولة، أو السلطة العامة إليهم مثل رسوم شراء سيارة، ورسوم التسجيل في جامعة.

ج- **الضرائب:** هي اقتطاع نقدي جبري تفرضه الدولة علي المكلّفين وفقاً لقدراتهم بطريقة نهائية وبلا مقابل ذلك؛ لتغطية الأعباء العامة، وتحقيق أهداف الدولة المختلفة، كما تعد

(1) Maitah, M., & der Ali, A.,**Analysis of the Relationship between State Budget and Trade Balance of Libyan Economy (Period: 2000--2008)**. Agris on-line Papers in Economics and Informatics, 2(665-2016-44842), 2010, 35-49.

الضرائب من أكبر مصادر الإيرادات. ويُقسم مُختصو المالية العامة الضرائب إلى قسمين ضرائب مباشرة وضرائب غير مباشرة؛ الضرائب المباشرة هي التي تُقتَطَع مباشرة من الدخل أو رأس المال كضريبة الدخل، بينما الضرائب الغير مباشرة والتي تسمي بضرائب الإنفاق تفرض عندما ينفق الفرد رأسماله في سبيل تحقيق حاجة كالضريبة الجمركية أو ضريبة المبيعات وهي أقل أهمية من الضريبة المباشرة.

٣-دور السياسة المالية عبر النظريات الاقتصادية:

سيتم في هذا المجال تناول ما تعرضت له أهم النظريات الاقتصادية في دور السياسة المالية ومدى تأثيرها في المتغيرات الاقتصاديين الكلية من خلال فاعليتها في تغيير مسارات تلك المتغيرات فضلا عن مبررات الآراء التي انطوت عليها تلك النظريات استنادا إلى وجهات نظر أصحابها ومؤيديها، وتتمثل في الآتي:

أ-السياسة المالية في الإطار الكلاسيكي:

استناداً إلى افتراضات المدرسة الكلاسيكية التي تقوم على الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية واقتصار ذلك على أداء الوظائف التقليدية المحددة، كحماية المجتمع من العداء الخارجي وتحقيق الاستقرار الداخلي، فضلا عن توفير الخدمات الأساسية من خلال القيام بالإشغال العامة، وانطلاقا من إيمانها بتوازن الاقتصاد القومي بشكل دائم عند مستوى التوظف الكامل والاعتماد على (قانون ساي للأسواق) فان دور الدولة ينظر إليه نظرة الحارس للمصالح العامة الأمامية، لأن تدخلها حسب الفكر الكلاسيكي يترتب عليه آثار سلبية على كفاءة استخدام الموارد في المجتمع[١].

ب- السياسة المالية في الإطار الكينزي[٢]:

لم يدم تحييد دور الدولة بشكل مستمر، إذ أن تعاقب الأزمات في النظام الرأسمالي دفعت بالعديد من الاقتصاديين بالدعوة إلى تدخل الدولة، ومنذ الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي، اتجهت أنظار الاقتصاديين إلى البحث عن تفسير لظاهرة الكساد، وتعد في هذا المجال استجابة جون ماينارد كينز، لهذه الكارثة ووضع العلاجات المناسبة لها من الأفكار المميزة حينذاك، إذ قال في هذا الصدد "أن على الحكومات أن تحل مشاكلها قصيرة الأجل بدل الانتظار لقوى السوق وان تفعل ذلك خلال الأمد الطويل، لأننا موتى جميعا خلال هذا المدى" فقد وجد في مسالة التوازن في الاقتصاد عن مستوى التشغيل الكامل بالأمر غير الضروري،

---

(١) فوزية خلوط، دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي في الدول النامية في ظل التحولات الدولية الراهنة: دراسة حالة الجزائر، مرجع سابق، ص١٢٢.

(٢) ثروت جهان، وأحمد صابر محمود، وكريس باباجورجيو، ما هو الاقتصاد الكينزي، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد٥٣، سبتمبر، ٢٠١٤، ص٥٢-٥٣.

وبالإمكان تحقيق ذلك التوازن بأقل من مستوى التشغيل الكامل أو العمالة الكاملة، أي حتى مع وجود البطالة، وقد أطلق على هذه الحالة بـ (توازن العمالة الناقصة)، كما أن قانون (ساي) لم يعد مقبولاً، لأنه بالإمكان وجود العجز أو القصور في الطلب وبالتالي ينبغي على الحكومة أن تتخذ خطوات من شأنها التغلب على هذا الوضع باستخدام القواعد المالية السليمة عن طريق الإنفاق غير المغطى بالإيرادات لأجل دعم الطلب، إذ يكون العجز في جانب الطلب الكلي مسبباً للبطالة (الطاقة الإنتاجية الفائضة) وأن الفائض منه يسبب التضخم أي ما يسمى بـ(ارتفاع في المستوى العام للأسعار) وذلك عندما يكون الطلب الكلي اكبر من الدخل الكلي.

جـ- السياسة المالية في الإطار النقودي:

في حين دعا كينز إلى ضرورة تنظيم الحكومة للاقتصاد عن طريق أدوات السياسة المالية لإدارة الطلب الكلي، فان منظري مدرسة شيكاغو وعلى رأسهم ميلتون فريدمان (Milton Friedman)، يرون في التدخل الحكومي بالاقتصاد عاملاً معرقلاً للتطور والنمو الاقتصاديين، لأنه يؤدي إلى عرقلة السوق والأسعار وبالتالي التأثير سلبا في النشاط الاقتصادي، إذ يعتقد النقوديون (Monetarists) أن النشاط الاقتصادي الخاص إذا ما ترك لأساليبه الخاصة فانه لن يكون معرضاً لعدم الاستقرار، لأن معظم التقلبات في الناتج الإجمالي تنجم من عمل الحكومة وأن كانت هناك تأثيرات للسياسة المالية فإنها ليست سوى تأثيرات ضئيلة على المخرجات والأسعار يمكن إهمالها، ويذهبون في ذلك ومن خلال تبنيهم لفكرة التزاحم الاستثماري (Crowding out) بأن تطبيق السياسة المالية التوسعية من قبل الحكومة تؤدي إلى مزاحمة القطاع الخاص في أسواق المال، مما يؤثر سلباً في الإنفاق الاستثماري الخاص، ويحصل ذلك عند لجوء الحكومة بتمويل عجز الموازنة من خلال الاقتراض بإصدار السندات الحكومية أو أذونات الخزينة والتي تتنافس فيها مع القطاع الخاص فيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار الفائدة مما يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الاستثماري الخاص[1].

د- السياسة المالية في إطار اقتصاديات جانب العرض[2]:

أدت الأفكار الكينزية القائمة على الاهتمام بجانب الطلب الكلي من خلال اعتمادها على أهمية التدخل الحكومي في تحسين الأداء الاقتصادي إلى عجزها في علاج معدلات التضخم المرتفعة والمصاحبة لمعدلات البطالة العالية والمسماة بالتضخم الركودي (Stagflation)، الأمر الذي دعا منتقديها إلى أن ينظروا في جانب العرض (Supply Side)

---

(١) أحمد إبريهي علي، **الاقتصاد المالي الدولي والسياسة النقدية**، العراق، ٢٠١١، ص٦٤.

(2) Evans-Pritchard J. **Physical Policy and Supply-side Economics.** In: Macroeconomics. Palgrave Macmillan, London.1985. https://doi.org/10.1007/978-1-349-17926-8_11.

ذات الأهمية في تحسين جانب الاقتصاد من خلال اعتماد سياسات مصممة لزيادة العرض الكلي من السلع والخدمات، وفي محاولة منهم بالضغط للعودة إلى السياسات التقليدية القائمة على الموازنة لتفسير الظواهر الاقتصادية الكلية وتقديم وصفات مناسبة للاستقرار، وعلى هذا الأساس عرفوا باقتصاديي جانب العرض[1].

إذ تنطلق وجهة نظر أنصارها في الحجة القائلة بان تخفيض معدلات الضرائب من شانه أن يحسن دور القطاع الخاص، وأن تأكيد الحوافز يؤدي إلى زيادة التشغيل والإنتاج والإنتاجية[2].

٤-اتجاهات السياسة المالية:

يوجد اتجاهان للسياسة المالية إحداهما توسعي والآخر انكماشي[3]:

- **الاتجاه التوسعي ويسمى بالسياسة المالية التوسعية:** ويظهر هذا الاتجاه عندما يعاني الاقتصاد من حالة الركود أو الكساد، حيث يكون هناك انخفاض في مستوى التوظف، وتراجع في معدل نمو الناتج، ويعزي ذلك إلى قصور الطلب الكلي. ولذا، يتطلب الأمر إتباع سياسة مالية توسعية تهدف إلى زيادة الطلب الكلي، وبالتالي، زيادة مستوى تشغيل الموارد العاطلة والارتفاع بمستوى التوظف، مما يترتب عليه زيادة في مستوى الإنتاج والدخل، وبالتالي، ارتفاع معدل النمو في الدخل، والقضاء على البطالة. **ويتم ذلك من خلال:** زيادة الإنفاق الحكومي، وتخفيض الضرائب، والمزج بين الأداتين معاً، أي تعمل الحكومة على إحداث عجز مقصود بالميزانية، ويمول هذا العجز من خلال الاقتراض إما من الجمهور أو الجهاز المصرفي، أو البنك المركزي من خلال التوسع في الإصدار النقدي، وهذا النوع الأخير من تمويل عجز الميزانية يترتب عليه زيادة عرض النقود بالمجتمع، ومن ثم، قد يؤدي إلى زيادة معدل التضخم به، ويترتب على هذه الوسائل السابقة للسياسة المالية التوسعية زيادة الطلب الكلي بحيث يتساوى مع العرض الكلي عند مستوى التوظف الكامل، وبالتالي، يزداد مستوى الدخل ويتم علاج قصور مستوى التشغيل والبطالة بالمجتمع.

---

(1) Coskun Can Aktan, **"The Khaldun - Laffer Effect of Supply - Side Economics"**, DEÜ – İİBF Dergisi, Cilt.4, Sayı: I-2, 1989, pp. 190-206

(٢) عبد الكريم أحمد قندوز، **اقتصاديات جانب العرض، أثر لافر، ومبدأ" الضريبة تقتل الضريبة، مدخل للإصلاحات الضريبة بالدول العربية، موجز سياسات**، صندوق النقد العربي، سبتمبر، ٢٠٢١، ص٢.

(3) Crow, D. A., Albright, E. A., Ely, T., Koebele, E., & Lawhon, L., Do disasters lead to learning? Financial policy change in local government. **Review of Policy Research**, 35(4), 2018, 564-589.

- **الاتجاه الانكماشي ويسمى بالسياسة المالية الانكماشية:** ويظهر هذا الاتجاه عندما يعاني الاقتصاد من ارتفاع في المستوى العام للأسعار أي ارتفاع معدل التضخم، وما يترتب على ذلك من عديد من الآثار السلبية المتمثلة في اختلال توزيع الدخل والثروة بين فئات المجتمع، وسوء توجيه الاستثمارات، واختلال في معدلات نمو الناتج فيما بين القطاعات المختلفة وغيرها من الآثار السلبية الأخرى، ويكون ذلك ناتج عن زيادة الطلب الكلي. ورغم افتراض ثبات الأسعار في ظل هذا التحليل، غير أنه عندما يكون الطلب الكلي أعلى من مستوى الناتج عند مستوى التوظف الكامل، تتجه الأسعار إلى الارتفاع. ولذا، يتطلب الأمر تدخل الحكومة بإتباع سياسة مالية انكماشية لإزالة فائض الطلب الكلي والحد من التضخم في المجتمع، وبالتالي، تحقيق الاستقرار في مستوى الأسعار، **ويتم ذلك من خلال:** تخفيض الإنفاق الحكومي، وزيادة الضرائب، والمزج بين الأداتين معاً، أي تعمل الحكومة على إحداث فائض بالميزانية يستخدم في تغطية عجز السنوات السابقة. ويترتب على هذه الوسائل السابقة تخفيض الطلب الكلي بحيث يتعادل مع العرض الكلي عند مستوى الدخل المناظر لمستوى التوظف الكامل.

دور سياسة الإنفاق العام (الجاري والاستثماري) في علاج التضخم الركودي

لقد أضحى تدخل الدولة في الاقتصاد مع مرور الوقت من الأمور الضرورية، وذلك من أجل حماية الاقتصاد، حيث إن غياب الدولة عن الحياة الاقتصادية يعرض الاقتصادات الوطنية القومية لمشاكل اختلاف الاستقرار الاقتصادي، ودار جدل كبير حول تدخل الدولة في الاقتصاد، وما إذا كان جاهز السوق أم الحكومة هو الأقدر على تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، وانقسم الاقتصاديون فريقين، منهم المؤيد ومنهم المعارض، ولكل فريق حججه، التي تجعله يتمسك برأيه[1]، وقد عملت ليبيا على وضع ترتيب للإصلاح والانفتاح منذ تجميد عقاب الولايات المتحدة في عام ١٩٩٩، لكن التقدم في إنشاء اقتصاد السوق كان بطيئًا ومتقطعًا عندما احتاجت ليبيا إلى تكوين اقتصاد قوي. لا يمكن القيام بذلك إلا من خلال إصلاحات هيكلية ذات نطاق واسع يتوافق مع متطلبات السوق لتعزيز الدور أو القطاع الخاص وتحسين مناخ الأعمال وتشجيع تنويع الاستثمار الأجنبي في الاقتصاد[2].

---

(١) علي منصور سعيد عطية، **دور الإنفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ليبيا**، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ألمانيا، برلين، (٢٠٢١)، ص٢٠.

(2) International Monetary Fund, IMF Country Report No. 06/137, **Medium-Term Economic Reform Strategy and Statistical Appendix**, Libya. 2006. P3.

وتعتمد ليبيا على الهيدروكربونات، التي تمثل أكثر من ٦٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي و٩٦ في المائة من الإيرادات. كما يتم الاعتماد على الهيدروكربونات يجعل الأداء الاقتصادي عرضة لصدمات أسعار النفط ويعقد الإدارة المالية. وقد استخدم نظام القذافي عائدات النفط لتقديم المنح، وزيادة الرواتب، والإعانات الموسعة، التي حافظت عليها الحكومات اللاحقة. ونتيجة لذلك، أصبح الإنفاق المالي مائلاً نحو الإنفاق الجاري. على الرغم من قدرة ليبيا على تحمل نفقات جارية عالية لبضع سنوات، إلا أن الأجور والإعانات تقوض الحواجز وتقوض احتمالات الاستدامة المالية والعدالة بين الأجيال[1].

دور سياسة الإيرادات العامة (الضريبية وغير الضريبية) في علاج التضخم الركودي:

تعد الإيرادات العامة أداة هامة من أدوات السياسة المالية، من خلالها تستطيع الدولة أن تؤثر في الحياة الاقتصادية، والاجتماعية، ولها تأثير في الأدوات المالية الأخرى، وهي النفقات العامة[2]، وقد أدى تطور دور الدولة، وازدياد نفقاتها العامة إلى تطور نظرية الإيرادات العامة، فالإيرادات العامة لم تعد قاصرة على المفهوم التقليدي لها، الذي يعني مقابل النفقات العامة، وإنما هي أداة من أدوات التوجيه الاجتماعي، والاقتصادي، ومن ناحية أخرى فإن مصادر الإيرادات العامة في العصر الحديث تنوعت، واختلفت حسب نوع الخدمة العامة، التي تقوم بها الدولة[3]، ويقصد بالإيرادات العامة: "مجموع الأموال التي تحصل عليها الحكومة، سواء بصفتها السيادية، ومن أنشطتها، وأملاكها الذاتية، ومن مصادر خارجة عن ذلك، سواء قروض داخلية، وخارجية، ومصادر تضخمية؛ لتغطية الإنفاق العام، خلال فترة زمنية معينة، وذلك للوصول إلى تحقيق عدد من الأهداف، الاقتصادية، والاجتماعية، والمالية"[4].

النموذج وتوصيف المتغيرات :

يناقش هذا المبحث بناء نموذج الدراسة مع إستراتيجية التقدير والبيانات المستخدمة لتقدير وبحث دور السياسة المالية في الحد من التضخم الركودي في ليبيا خلال الفترة (١٩٨٦

(1) International Monetary Fund, **Cover IMF Staff Country Reports Libya: Staff Report For The 2013 Article Iv Consultation**, Issue 150, 2013, ISBN, ISBN: 9781484399026. ISSN:1934-7685,DOI:https://doi.org/10.5089/9781484399026.002

(٢) عادل فليح العلي، أثر الإيرادات العامة في تطور النفقات الاعتيادية: دراسة تحليلية قياسية، **مجلة تنمية الرافدين**، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، مج١٠، ع٢٥، ١٩٨٨م، ص١٤١.

(٣) عادل أحمد حشيش، **أساسيات المالية العامة**، دار النهضة العربية، ط١، بيروت، ١٩٩٢، ص١٢٥.

(٤) عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، **مرجع سابق**، ص٢٢٣-٢٢٤.

– ٢٠٢٠)، مع التحليل الوصفي للنموذج، وتقوم الدراسة على اختبار التكامل المشترك (Co-integration)، لاختبار فرض العدم (H0)، والذي يفترض عدم وجود علاقات تكامل مشترك بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة. في مقابل الفرض البديل (H1)، والذي يفترض وجود علاقة تبادلية ثنائية الاتجاه (Bi-directional) بين متغيرات الدراسة.

ويعتمد اختبار التكامل المشترك على عدة فروض، وتتمثل هذه الفروض في الآتي: –

١) سكون السلاسل الزمنية (Stationary) للمتغيرات محل الدراسة.

٢) وجود علاقة توازنية بين المتغيرين في الأجل الطويل.

ويقوم هذا الأسلوب على أساس إجراء عدة اختبارات تطبق على السلاسل الزمنية محل الدراسة، تتمثل في الآتي:

١) فحص سكون بيانات السلاسل الزمنية (Stationary)، وتحديد درجة تكاملها وذلك باستخدام اختبار جذر الوحدة لـ (ديكي – فوللر الموسع) – Augmented Dicky Fuller (ADF)، Phillips - Perron (P – P).

٢) اختبار التكامل المشترك (Co-integration Analysis)، بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة في إطار "نموذج الانحدار الذاتي – بتوزيع فترات الإبطاء" (Auto Regressive Distributed Lag (ARDL))، والمعروف باسم اختبار الحدود (Bounds Test)، وذلك بعد التأكد من توافر الشروط اللازمة لتطبيقه.

٣) فحص النموذج من خلال إجراء بعض الاختبارات الاستكشافية Diagnostic Tests للتأكد من تحقق افتراضات النموذج.

وتعتمد الدراسة بيان دور السياسة المالية في الحد من التضخم الركودي في ليبيا على استخدام الحزمة الإحصائية E-Views 12.

التحليل القياسي وتفسير النتائج :

يُعد موضوع أثر مؤشرات السياسة المالية من أكثر الموضوعات التي أثارت جدلاً واسعاً على المستوى القومي في ليبيا، من حيث تأثيره على مؤشر السعر عموماً وعلى الركود التضخمي خصوصاً، وما لذلك من تأثير على مؤشرات الاقتصاد الكلي وفي مقدمتها معدل البطالة.

التحليل الوصفي:

وهي مرحلة أولية من معالجة البيانات والتي تساهم في تلخيص الكم الكبير من المتغيرات المستخدمة إلى مقاييس بسيطة يسهل قراءتها ومقارنتها، ويشمل التحليل الوصفي

هنا على التوصيف الإحصائي ومصفوفة الارتباط لمتغيرات الدراسة والواردة بملحق الجداول.

التوصيف الإحصائي للبيانات:

لمعرفة طبيعة وخصائص متغيرات نموذج الدراسة؛ فسوف يتم هنا استخدام الإحصاءات الوصفية الملائمة مثل الوسط الحسابي الذي يعد أحد مقاييس النزعة المركزية، والانحراف المعياري الذي يمثل أحد مقاييس التشتت، والحد الأدنى والحد الأقصى، هذا بالإضافة إلى الأشكال البيانية.

متطلبات تفعيل دور السياسة المالية في علاج التضخم الركودي في ليبيا:

تعد السياسة المالية استخدام الإنفاق الحكومي والضرائب للتأثير علي الاقتصاد. وعادة ما تستخدم الحكومات السياسة المالية لتعزيز النمو القوي والمستدام والحد من الفقر. واكتسب دور وأهداف السياسة المالية مكانة بارزة خلال الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة، عندما تدخلت الحكومات لدعم النظم المالية، وبدء النمو، والتخفيف من تأثير الأزمة علي الفئات الضعيفة. وقبل عام ١٩٣٠، ساد نهج الحكومة المحدودة أو عدم التدخل. مع انهيار سوق الأسهم والكساد الكبير، دفع صناع السياسة الحكومات إلي لعب دور أكثر نشاطًا في الاقتصاد. في الآونة الأخيرة، قامت البلدان بتقليص حجم ووظيفة الحكومة – مع قيام الأسواق بدور معزز في تخصيص السلع والخدمات – ولكن عندما هددت الأزمة المالية العالمية بالركود العالمي، عادت العديد من البلدان إلي سياسة مالية أكثر نشاطًا[1].

ويمكن أن يدعم الاستثمار العام أيضًا النمو طويل الأجل إذا سمح بتراكم رأس المال الإنتاجي. بالإضافة إلي ذلك، يمكن أن يساعد الاستثمار العام في القطاعات التي لها تأثيرات خارجية إيجابية كبيرة لبقية الاقتصاد علي تحقيق أهداف اجتماعية وبيئية مهمة، حيث يتسبب فشل السوق (من بين عوامل أخري) في نقص الاستثمار من قبل القطاع الخاص، ويعزز النمو المحتمل[2].

---

(1) Mark Horton and Asmaa El-Ganainy, Fiscal Policy: Taking and Giving Away. International Monetary Fund, February 24, 2020, P. 125.

(2) Hendren, N. and B. Sprung-Keyser, "A Unified Welfare Analysis of Government Policies", The Quarterly Journal of Economics, Vol. 135/3, 2020, pp. 1209-1318, http://dx.doi.org/10.1093/qje/qjaa006. Open DOI.

وعلي هذا النحو، فإن الاقتصاد الليبي الذي لا يزال يعاني من حالة من الانقسام وعدم الاستقرار السياسي، يحتاج لعديد من المتطلبات اللازمة من أجل تفعيل دور السياسة المالية، ومن أهمها ما يلي:

١- **إعادة وتوطين الاستقرار السياسي في البلاد:** تمثل النقطة الأولي في طريق تفعيل دور السياسة المالية في الاقتصاد الليبي عبر متطلب إعادة الاستقرار السياسي، والذي بدونه، تعد عملية التنمية وليس فقط فاعلية السياسة المالية في مهب الريح، وتتضمن عملية إعادة الاستقرار السياسي وتوطينه، عبر تطوير نظام الشراكة السياسية، وتوسيع القاعدة الاجتماعية للسلطة وإيجاد معالجات حقيقية وفعّالة للمسألة الاقتصادية والمعيشية، دون ذلك تبقي السلطات السياسية ضعيفة، حتى لو كانت مدجّجة بالسلاح، ومحمية من أجهزة أمن بالغة القمع والخبرة. في ذات السياق، خلصت إحدى الدراسات[1]، إلي أن درجة عالية من عدم الاستقرار السياسي ترتبط بارتفاع التضخم، وأن البرامج الإصلاحية الخاصة بالتضخم، عادة ما تقترن بحالة الاستقرار السياسي.

٢- **تعزيز مؤسسية السياسة المالية:** فقد تمت مناقشة اعتماد فعالية السياسة المالية علي الجوانب المؤسسية في الأدبيات مع شقين رئيسيين بما في ذلك تأخر التأثيرات الداخلية والخارجية واعتبارات الاقتصاد السياسي فإن السياسة المالية بها تأخرات داخلية وخارجية، حيث يمثل التباطؤ الداخلي الوقت اللازم لرؤية أن السياسة المالية يجب أن تتغير، والتأخيرات الخارجية هي وظيفة العملية السياسية والإدارة المالية التي هي الوقت المناسب لاتخاذ الإجراءات المالية تأثير علي إجمالي الطلب. ونظرًا لطول وقت التصميم والموافقة والتنفيذ، فقد يكون التأخر الداخلي أطول، بينما يكون التأخر الخارجي أكثر تنوعًا اعتمادًا علي البيئة المؤسسية. ثانيًا، تتأثر السياسة المالية بالاعتبارات السياسية مثل الوهم المالي لدي الجمهور وصانعي السياسات، وتفضيل نقل العبء المالي الحالي إلي الأجيال القادمة، وتقييد الحكومة بسبب تراكم الديون، وتأخير الضبط المالي بسبب إلي الخلافات السياسية، ووظيفة مؤسسات الموازنة الحالية التي تؤدي إلي ارتفاع الإنفاق[2].

---

(1) Ari Aisen; Francisco José Veiga, Does Political Instability Lead to Higher Inflation? A Panel Data Analysis, International Monetry Fund, Working Paper, No. 05/49, 2005, P. 77.

(2) Hemming, R., Kell, M. and Mahfouz, S., "The Effectiveness of Fiscal Policy in Stimulating Economic Activity: a Review of the Literature", Working Paper, No. WP/02/208, IMF, Washington, DC, 2002, P. 55.

٣- **تكوين صناديق ثروة سيادية ليبي:** تمثل ليبيا أحد الاقتصادات الريعية التي تعتمد علي مورد أحادي، وبالتالي فهي تحتاج لتكوين صناديق ثروة سيادية لإدارة عائدات هذا المورد، والمساعدة في الحد من التقلبات الاقتصادي العالمية التي تحدث بين حين وآخر. خاصة وأن غالبية الاقتصادات الكبيرة والريعية، تحولت إلي صناديق الثروة السيادية (SWFs) – صناديق الاستثمار الحكومية الكبيرة – حيث تحول الثروة والسلطة علي سبيل المثال من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وبالتحديد الدول الاسكندنافية النرويج والسويد وسويسرت، وارتفع الحجم إلي ما يقرب من ٧ تريليون دولار أمريكي في عام ٢٠١٦ – مما جعل الصناديق السيادية أكبر من الأصول الخاضعة للإدارة[1].

٤- **العمل علي تحقيق الحرية الاقتصادية:** يشار للحرية الاقتصادية كحق أساسي لكل إنسان في التحكم في عمله وممتلكاته. في المجتمع الحر اقتصاديًا، يتمتع الأفراد بحرية العمل والإنتاج والاستهلاك والاستثمار بأي طريقة يحلو لهم، مع هذه الحرية التي تحميها الدولة وغير مقيدة من قبل الدولة.

٥- **العمل علي تحقيق التنويع الاقتصادي وزيادة الإيرادات العامة:** يمثل التنويع الاقتصادي أحد أهم المصطلحات التي ظهرت في العقود الأخيرة، وجاءت علي إثر تنامي الاقتصادات وحيدة المورد. وأملا في تغيير وضعية هذه الاقتصادات إلي التنوع من جانب، وإلي تعزيز قدراتها الاقتصادية في استغلال مواردها أو فوائضها المالية، الحد من تعرضها للأزمات، خاصة إذا كانت اقتصادات ذات درجة انكشاف تجاري ودولي كبير. من هنا أضحي التنويع الاقتصادية إستراتيجية تسعي إليها كل البلدان المتقدمة والنامية علي السواء.

آليات السياسة المالية لعلاج التضخم الركودي في ليبيا:

تعتمد السياسة المالية علي استخدام الإنفاق الحكومي والضرائب للتأثير علي الاقتصاد حيث تستخدم الحكومات السياسة المالية للتأثير علي مستوي الطلب الكلي في الاقتصاد في محاولة لتحقيق الأهداف الاقتصادية لاستقرار الأسعار، والعمالة الكاملة، والنمو الاقتصادي. لدي الحكومة رافعتان عند وضع السياسة المالية: تغيير مستوي وتركيب الضرائب، و / أو تغيير مستوي الإنفاق في مختلف قطاعات الاقتصاد.

---

(1) Juergen Braunstein : Domestic Sources of Twenty-first-century Geopolitics: Domestic Politics and Sovereign Wealth Funds in GCC Economies, New Political Economy, 2018, DOI: 10.1080/13563467.2018.1431619.

ولذلك، فإن آثار السياسة المالية علي النشاط الاقتصادي هي نقاش طويل الأمد نتج عنه مؤلفات أكاديمية واسعة النطاق. في ضوء الكساد الكبير الذي حدث عام ١٩٢٩. ومع كل أزمة من الأزمات، يستعيد منظري الاقتصادي السؤال حول دور السياسة المالية. وعلي الرغم من الجدل الدائر، ظهرت بعض الرؤى المعيارية، التي ترى أولاً، بينما هناك عامة الاتفاق علي أن ضبط أوضاع المالية العامة له تأثير سلبي علي الناتج المحلي الإجمالي علي المدى القصير، تميل مضاعفات الزيادات الضريبية إلي أن تكون أصغر من تلك الخاصة بخفض الإنفاق. ثانيًا، اكتسبت فكرة أن تأثير الإصلاح الضريبي هي الأخرى زخمًا[1].

نتائج البحث :

توصلت إلى مجموعة من النتائج، يمكن إيجازها فيما يلي:

أ-النتائج على المستوى النظري: وتتضمن عدة أمور أهمها:

- تعد السياسة المالية من أهم مكونات السياسة الاقتصادية للدولة باعتبارها أداة رئيسة لتأثيرها في مجريات النشاط الاقتصادي ولارتباطها الوثيق بكافة نواحي الحياة الاقتصادية. وقد تنامي دور السياسة المالية في أعقاب أزمة الكساد الكبير (١٩٢٩-١٩٣٣)، التي استخدمها الفكري الكينزي كملاذ للخروج من أزمة العالم الرأسمالي آنذاك. وبذلك أخرج كينز السياسة المالية من عزلتها التقليدية عن باقي القطاعات الاقتصادية، حيث ركز علي أهمية ودور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، من خلال النفقات والإيرادات الحكومية، وأن العبرة ليست بتوازن ميزانية الحكومة بل العبرة بتوازن الاقتصاد القومي عبر اتخاذ الأجل القصير كفترة للتحليل.
- شكلت السبعينيات بداية فترة من التحولات الهامة للاقتصاد الكلي، حيث واجه الاقتصاد العالمي ظاهرة جديدة، عرفت تحت مسمى التضخم الركودي أو الركود التضخمي - مزيج من ركود الناتج القومي الإجمالي (وارتفاع معدل البطالة) مع ارتفاع التضخم. وقد كان ظهور التضخم الركودي صدمة سيئة لعدد كبير من الاقتصاديين حينها، حيث تحولت علاقة المقايضة بين التضخم والبطالة إلى علاقة تصاحب أو تزامن. وبالفعل أعلن حينها

(1) Van der Wielen.The Macroeconomic Effects of Tax Reform: Evidence from the EU, JRC Working Papers on Taxation and Structural Reforms No 04/2019, European Commission, Joint Research Centre, Seville, JRC116961. 2019, P. 32.

نهاية الفكر الكينزي. وفي عبارة أخرى، فإن التضخم الركودي أثبت إفلاس النظرية الكينزية. حيث يمكن الجمع بين ظاهرتي التضخم والبطالة في وقت واحد.

ب-النتائج على المستوى التحليلي : وتتضمن ما يلي:

- بينت الدراسة تطور مؤشرات المالية العامة في ليبيا خلال السنوات الأخيرة، حيث يتضح أن الإيرادات النفطية هي التي تمثل الجزء الأكبر من مصادر الإيرادات العامة، التي وصلت إلى ذروتها ٨٦% عام ٢٠١٧، ثم عادت لتنهار عام ٢٠٢٠ لتسجل ٢٣% في العام المذكور، وتأتي البقية الباقية من هذه النسبة متمثلة في الإيرادات غير النفطية ورسوم بيع النقد الأجنبي. كذلك وصلت قيمة الدين الليبي كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي سجلت تصاعدا من ٢١,٢% عام ٢٠٠٣ إلى ١٥٨% عام ٢٠٢٠. وتمتلك ليبيا قوة عمل تطور من ١١١ ألف عامل إلى ٢,٩ مليون عامل بين عامي ١٩٩٠ و٢٠٢٠. ويبلغ معدل متوسطا قدره ١٨,٩% خلال فترة الدراسة. وهو من بين أعلى معدلات البطالة في العالم. وتشير تطورات معدل التضخم بأسعار المستهلك إلى متوسط قدره ٦%.
- يعد التضخم الركودي ظاهرة مزمنة معقدة تغلغلت في الاقتصاد الليبي باستخدام المعالجات سواء المالية أو النقدية، ويتضح أن متوسط معدل التضخم الركودي الليبي قد سجل متوسطا قدره ٢١,٣% خلال فترة الدراسة. ويعزى التضخم الركودي إلى عوامل عديدة في مقدمتها تخطب السياسة الاقتصادية الليبية، وتنامي حالة الاضطراب السياسي وتداعياته التي أغرقت ليبيا في صراع سياسي عميق وحاد، تقلبات أسعار النفط وتكرارية صدمات جانب العرض، عدم وجود نقابات عمال قوية في ليبيا وانخفاض الأجور، انخفاض الإنتاجية، التضخم المستورد وارتفاع أسعار السلع العالمية.

جـ-النتائج على المستوى القياسي : وتتضمن ما يلي:

- استخدمت الدراسة المنهج القياسي لتقدير العلاقة بين السياسة المالية والتضخم الركودي في ليبيا خلال الفترة (١٩٨٦ – ٢٠٢٠)، حيث تم اختبار فرضية الدراسة التي تشير إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين مؤشرات السياسة المالية والتضخم الركودي في ليبيا خلال فترة الدراسة. وقد شملت إجراءات اختيار النموذج اختبار جذر الوحدة المستخدم لبحث مدى سكون المتغيرات، ثم اختبار التكامل المشترك بالاعتماد تحليل السلاسل الزمنية واستقصاء الأثر الديناميكي طويل الأجل على استخدام أسلوب الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية المبطأة (ARDL) الذي طوره (Shin et al, 2013).

ولاختبار فرضية لا خطية العلاقة بين متغيرات الدراسة، باستخدام الحزمة الإحصائية (E-Views ١٢).

- يتضح من نتائج الجدول اتفاق اختباري (ADF) و(P-P) المستخدمين لتحليل السكون على أن جميع المتغيرات ساكنة عند المستوى (Cleveland et al، ١٩٨٩)؛ أي أنها متكاملة من الدرجة I (٠)، سواء عند وجود ثابت (Intercept) أو عند وجود ثابت واتجاه زمني (Intercept & Trend). وذلك باستثناء متغير نسبة إيرادات الموارد النفطية إلى الناتج، والذي اتفق الاختبارين على عدم سكونه عند المستوى، ولكنه ساكن عند الفرق الأول (First difference). وفي جميع الأحوال أكد الاختبارين عدم وجود أي متغير ساكن عند الفرق الثاني وأن المتغيرات المستخدمة مزيج من ((0) I، I (١)). مما يدعم استخدام تقنية التكامل المشترك بأسلوب الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) أو أي أسلوب مشابه.

التوصيات البحث:

- تشجيع صانعي السياسات الاقتصادية على وضع إستراتيجية تتضمن خطط قصيرة الأجل ومتوسطة وطويلة بأسلوب ومنهج علمي منظم ومحدد الأهداف والغايات لتنفيذ برامج وأنشطة الإنفاق العام والاستثمار العام.
- تكثيف الدورات التدريبية الخاصة بمجال السياسة المالية للتعرف بدورها وزيادة الوعي بدور الدولة في الاقتصاد.
- العمل على زيادة درجات التنسيق بين السياسة المالية والنقدية على اعتبار أن نموذج التوازن العام لن يتحقق بدون التناغم بين هاتين السياستين.
- معالجة ظاهرة التضخم الركودي وإتباع سياسة مالية متوازنة في السياسة المالية والنقدية التي يمارسها البنك المركزي، كما لابد من انتهاء سياسة مالية تأخذ بنظر الاعتبار الإنفاق الحكومي والهدر المالي الكبير الذي يتجاوز الحد المعقول لعملية الصرف.
- ينبغي اعتماد السياسة المالية على إستراتيجية واضحة تقوم على رسم الموازنة الحقيقية بين السياسة المالية والسياسة النقدية، تعتمدان على قاعدة مراكز التخطيط والبرمجة للتغلب على المعوقات التي تعترض السياسة المالية في البلاد وتوفير المؤهلات العلمية والنقدية لإنجاح هذه المهمة.

قائمة المراجع

أولاً : المراجع العربية :

- أحمد إبريهي علي، الاقتصاد المالي الدولي والسياسة النقدية، العراق، ٢٠١١.
- السيد محمد أحمد كامل السريتي، علي عبد الوهاب نجا، مبادئ الاقتصاد الكلي، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ٢٠٠٨.
- تسنيم خضر بني خالد، الآثار التضخمية قصيرة وطويلة الأجل للسياسة المالية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة آل البيت، الأردن، ٢٠٢٠، ص١٨.
- ثروت جهان، وأحمد صابر محمود، وكريس باباجورجيو، ما هو الاقتصاد الكينزي، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد٥٣، سبتمبر، ٢٠١٤.
- سالكي سعاد، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة بعض الدول المغرب العربي)، رسالة ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ٢٠١١.
- سعاد سالكي، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: دارسة بعض دول المغرب العربي، رسالة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ٢٠١١.
- شعبان فرج، حكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر دراسة حالة الجزائر (٢٠٠٠-٢٠١٠)، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، الجزائر، ٢٠١٢.
- طارق حسن سليمان، دور السياسات النقدية والمالية في معالجة الاختلالات الاقتصادية في السودان: نموذج قياسي الفترة ١٩٨٥-٢٠١٥، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، ٢٠١٧.
- طالبي ميسوم، التضخم الركودي من وجهة نظر المدارس الاقتصادية، أسبابه ووسائل علاجه، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد٣، العدد١، الجزائر، ٢٠١٠، https://www.asjp.cerist.dz/en/article/87672.
- عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار النهضة العربية، ط١، بيروت، ١٩٩٢.
- عادل فليح العلي، أثر الإيرادات العامة في تطور النفقات الاعتيادية: دراسة تحليلية قياسية، مجلة تنمية الرافدين، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، مج١٠، ع٢٥، ١٩٨٨م.

- عبد العزيز علي السوداني، أسس المالية العامة- مدخل تحليل قرارات المالية، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٩.
- عبد الكريم أحمد قندوز، اقتصاديات جانب العرض، أثر لافر، وميداً" الضريبة تقتل الضريبة، مدخل للإصلاحات الضريبة بالدول العربية، موجز سياسات، صندوق النقد العربي، سبتمبر، ٢٠٢١.
- عبد المطلب عبد الحميد، السياسة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)، مجموعة النيل العربية القاهرة، ٢٠٠٣، ط١.
- عبد المنعم فوزي، المالية والسياسات، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، ١٩٩٤.
- علي المزروعي، أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية خلال السنوات (١٩٩٠-٢٠٠٩)، مجلة جامعة دمشق الاقتصادية والقانونية، مج٢٨، ع ١، دمشق، سوريا، ٢٠١٢.
- علي منصور سعيد عطية، دور الإنفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ليبيا، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ألمانيا، برلين، (٢٠٢١).
- فوزية خلوط، دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي في الدول النامية في ظل التحولات الدولية الراهنة: دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ٢٠٠٤.
- محمد المهايني وخالد الخطيب، المالية العامة، ط١، جامعة دمشق، سوريا، ٢٠٠٠.
- محمد بعلي ويسري أبو العلا، المالية العامة، دار العلوم، الجزائر، ٢٠٠٣.
- محمد سلمان سلامة، الإدارة المالية العامة، الطبعة الأولى، دار المعتز للنشر والتوزيع، ٢٠١٥.
- مديحة الدغيدي، مبادئ الاقتصاد الكلي (مدخل لدراسة الاقتصادي القومي)، القاهرة، مطبعة العشري، ٢٠٠٧.
- مروة مويسي، السياسة المالية كأسلوب لجذب الاستثمار: رؤية مستقبلية، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ع١، ٢٠١٧.
- منذر محمد راضي، النظم الاقتصادية في القرن العشرين، دار الجنادرية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، ٢٠١٦.

- نبيل عبد النبي، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لموازنات السلطة الفلسطينية ٢٠٠٠-٢٠١٠م، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، ٢٠١٢.
- يوسف يخلف مسعود، يوسف فرج الأصفر، "قياس فعالية السياسة النقدية و المالية باستخدام نموذج سانت لويز (ST. Louise) دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي، للفترة (١٩٨٥-٢٠١٢م)"،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، ٢٠١٥.

ثانياً : المراجع الأجنبية :

- Ari Aisen; Francisco José Veiga, Does Political Instability Lead to Higher Inflation? A Panel Data Analysis, International Monetry Fund, Working Paper, No. 05/49, 2005.
- Aurélien Goutsmed, From the Stagflation to the Great Inflation: Explaining the US economy of the 1970s, 2020.
- Axel Leijonhufvud, **"Theories of stagflation"**, Chapters, in: Macroeconomic Instability and Coordination, chapter 7, Edward Elgar Publishing.,2000.ISBN: 9781852789671, eISBN: 9781781008393. DOI:https://doi.org/10.4337/ 9781781008393.
- Coskun Can Aktan, **"The Khaldun - Laffer Effect of Supply - Side Economics"**, DEÜ – İİBF Dergisi, Cilt.4, Sayı: 1-2, 1989.
- Crow, D. A., Albright, E. A., Ely, T., Koebele, E., & Lawhon, L., Do disasters lead to learning? Financial policy change in local government. **Review of Policy Research**, 35(4), 2018.
- Evans-Pritchard J. **Physical Policy and Supply-side Economics.** In: Macroeconomics. Palgrave Macmillan, London.1985. https://doi.org/10.1007/ 978-1-349-17926-8_11.
- Hemming, R., Kell, M. and Mahfouz, S., "The Effectiveness of Fiscal Policy in Stimulating Economic Activity: a Review of the Literature", Working Paper, No. WP/02/208, IMF, Washington, DC, 2002.
- Hendren, N. and B. Sprung-Keyser, "A Unified Welfare Analysis of Government Policies", The Quarterly Journal of Economics, Vol. 135/3, 2020,http://dx.doi.org/10.1093 /qje/qjaa006. Open DOI.
- International Monetary Fund, **Cover IMF Staff Country Reports Libya: Staff Report For The 2013 Article Iv Consultation**, Issue 150, 2013, ISBN, ISBN: 9781484399026. ISSN:1934-7685,DOI:https://doi.org/10.5089/9781484399026.002

- International Monetary Fund, IMF Country Report No. 06/137, **Medium-Term Economic Reform Strategy and Statistical Appendix**, Libya. 2006.
- Juergen Braunstein : Domestic Sources of Twenty-first-century Geopolitics: Domestic Politics and Sovereign Wealth Funds in GCC Economies, New Political Economy, 2018, DOI: 10.1080/13563467.2018.1431619.
- Maitah, M., & der Ali, A.,**Analysis of the Relationship between State Budget and Trade Balance of Libyan Economy (Period: 2000–2008)**. Agris on-line Papers in Economics and Informatics, 2(665-2016-44842), 2010
- Mark Horton and Asmaa El-Ganainy, Fiscal Policy: Taking and Giving Away. International Monetary Fund, February 24, 2020.
- Van der Wielen.The Macroeconomic Effects of Tax Reform: Evidence from the EU, JRC Working Papers on Taxation and Structural Reforms No 04/2019, European Commission, Joint Research Centre, Seville, JRC116961. 2019.